



د.محمد الهاشل

الهاشل: توسيع مهام وحدة الشكاوى في «المركزي» وتعديل تسميتها إلى وحدة «حماية العملاء»

وشرح آلية تطبيق التعليمات الصادرة عن بنك الكويت المركزي بشأن ما تقدمه تلك المؤسسات المالية من منتجات وخدمات متعلقة بالقروض الاستهلاكية والقروض المسقطة وبطاقات الائتمان والرسوم والعمولات وما تتضمنه من شروط وأحكام تتعلق بحقوق هؤلاء العملاء والتزاماتهم وبما يجعل الصورة أكثر وضوحاً أمام العملاء عند اتخاذ قراراتهم بشأن حصولهم على تلك الخدمات والمنتجات المالية. وقال انه في إطار تسهيل إجراءات تواصل هؤلاء العملاء مع وحدة (حماية العملاء) في البنك المركزي، فقد تم تخصيص رقم هاتف لهذا الغرض هو (1864444) مبيناً ان بإمكان العملاء الاتصال بهذا الرقم خلال أوقات العمل الرسمية.

وأفاد بأن بنك الكويت المركزي وفي ضوء ما يوليه من اهتمام بشأن حماية حقوق العملاء لدى البنوك والوحدات الخاضعة لرقابته فإنه لا يالو جهداً في تنظيم العلاقة بين هؤلاء العملاء والجهات التي يتعاملون معها في إطار بناء علاقة متوازنة تحمي حقوق جميع الأطراف.

المعني فإنه يتم إلزامه بتصويبها ورد المنافع التي يكون قد حصل عليها بغير وجه حق إلى العميل مع توقيع الجزاءات اللازمة وفقاً للمادة (85) من القانون رقم 32 لسنة 1968 في شأن النقد وبنك الكويت المركزي وتنظيم المهنة المصرفية علماً بأن ذلك من ضمن مهام التفتيش الذي يجري على البنوك وشركات الاستثمار للتحقق من سلامة ما تقوم به من إجراءات بهذا الصدد.

وأضاف المحافظ أنه في إطار ما يوليه بنك الكويت المركزي من جهود حثيثة ومتواصلة لحفظ حقوق العملاء ونشر الوعي لديهم فقد تم توسيع مهام وحدة الشكاوى وتعديل تسميتها إلى وحدة (حماية العملاء) مبيناً ان الوحدة ستستمر في تلقي ودراسة الشكاوى والتظلمات المقدمة إلى بنك الكويت المركزي وفقاً للآلية المبينة آنفاً، إضافة إلى مهام جديدة أنيطت بهذه الوحدة.

ونكر ان المهام الجديدة للوحدة تتمثل في تقديم الخدمة الهاتفية للرد على استفسارات عملاء المؤسسات المالية في البنوك وشركات الاستثمار وشركات التمويل من الأفراد

شكاوى العملاء ومعالجتها وتم العمل بوحدات الشكاوى لدى كل البنوك وشركات الاستثمار اعتباراً من تاريخ الأول من يوليو 2011. وقال المحافظ أنه منذ ذلك التاريخ أصبحت مهمة معالجة الشكاوى مشتركة بين البنك المركزي والبنوك وتتم على مرحلتين، حيث يقوم العملاء في المرحلة الأولى بتقديم الشكاوى إلى البنوك والتي تقوم بدورها باتخاذ اللازم في هذا الشأن والرد بعد ذلك على الشاكي خلال مهلة محددة (شهر من تاريخ تقديم الشكاوى) وتلتزم البنوك أيضاً بموافاة بنك الكويت المركزي بتقرير شهري بعدد الشكاوى المقدمة والإجراءات المتخذة بشأنها وتحليل نوعي بطبيعة تلك الشكاوى. وأوضح الهاشل ان المرحلة الثانية تأتي في حال عدم توصل العميل إلى تسوية مع البنك بخصوص الشكاوى، حيث يمكن لهذا العميل التقدم إلى بنك الكويت المركزي بتظلم مرفقاً به رد البنك المشكو في حقه للنظر في مدى سلامة الإجراءات المتخذة من جانب البنك.

وقال المحافظ إنه إذا ما تبين وجود مخالفة من جانب البنك

قال محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل انه في إطار ما يوليه بنك الكويت المركزي من جهود حثيثة ومتواصلة لحفظ حقوق العملاء ونشر الوعي لديهم فقد تم توسيع مهام وحدة الشكاوى وتعديل تسميتها إلى وحدة «حماية العملاء».

وأضاف الهاشل في تصريح له أسس في إطار تكريس الدور الرقابي للبنك المركزي في مجال حماية حقوق العملاء الأفراد ووصفة خاصة عملاء القروض الاستهلاكية والقروض المسقطة والذي أصبح بشكل نهجاً رقابياً راسخاً لدى البنك فقد أنشأ منذ عام 2009 وحدة للشكاوى لتتولى من خلال أدوات الرقابة المكتتبية والميدانية فحص الشكاوى المقدمة من هؤلاء العملاء فيما يتعلق بتعاملهم مع الوحدات الخاضعة لرقابته.

ونكر انه من أجل إيجاد حلول عملية مناسبة لمعالجة شكاوى هؤلاء العملاء فقد تم أيضاً إصدار تعليمات بتاريخ 19 يناير 2011 إلى كل البنوك وشركات الاستثمار العاملة بالكويت بشأن إنشاء وحدة لديها للتعامل مع

قال إنه تم تصميم مشروع شراء ذمم سياسي أو ما يسمى بصندوق الأسرة وهي تسمية على غير مسمى

«الرشال»: إسقاط فوائد القروض حل لمشكلة

غير موجودة وبداية لخلق أزمة جديدة



الاقتصاد الوطني سيتحمل تبعات إسقاط فوائد القروض

انحراف عن مبدأ يسهل الدفاع عنه، وتحويله إلى خلاف حول سعر أو تكلفة يصعب الدفاع عنها، فهو غير عادل ضمن من يشملهم، وغير عادل مع المدنيين، من غيرهم، وغير عادل لغبر المدنيين، وغير عادل لمن ينتظر من الصغار تعليماً محترماً وسكناً ضرورياً وخدمة طبية متطورة وحتى وظيفة مستحقة، وغيرها.

وتابع التقرير قائلاً: «إنها بدعة وضلالة وزرع الغم في طريق التنمية والمستقبل الشائكة، فهي زراعة لمبادئ وقيم مغلوطة، وتبديد لموارد غير قابلة للتجديد، وصفقة سياسية رديئة، وأمل في رضا وقبول لن يتحققا».

وأضاف التقرير: «المشكلة لا تكمن في الخطأ نفسه، فقط، وإنما في تكاليف العودة عنه، ولعل ما يشاع، حالياً، عن محاولة ترديد تسويات لبعض مدنيي قاشون المديونيات الصعبة حتى يخطف البلد لإيجاد حل لها، ومن يعتقد أن لديه مشكلة فينبغ قناة مفتوحة وعادلة للجوء إليها، ورغم ذلك تم تصميم مشروع شراء ذمم سياسي أو ما يسمى بصندوق الأسرة وهي تسمية على غير مسمى، وطلفاً آخر المنشور سوف يتم الدفع عن نحو 47,4 ألف مدني، ليست لديهم مشكلة، نحو 744 مليون دينار، ويمثلون نحو 14٪ من عدد مدنيي هذا النوع من القروض، إن، هو حل لمشكلة غير موجودة، ولكنه بداية خلق لمشكلة جديدة، فهو

مقابلها بلغت نحو 24 مليون دينار، وخلال الشهر نفسه، أي مارس عام 2008، أصدر بنك الكويت المركزي 6 تعديلات على شروط الإقراض للقروض المسقطة والاستهلاكية.

وأهم القواعد في التعامل مع أي مشكلة هي أن يحل كل طرف تبعات أخطائه، هذا ما فعله ويفعله العالم، بعد خريف عام 2008، سواء كان المقصود بنك الكويت المركزي أو المقترضين، وأخيراً، حتى المودعين، وذلك لا يحدث سوى بعد تحقيق مهني ومحاييد، وليس ضمن تجارب العالم في العلاج قيام طرف ثالث يتحمل التبعات.

ورغم ذلك، تم في الكويت تأسيس صندوق للمتعثرين، يرأس لجانه قضاة محايدون، نظروا حتى نهاية عام 2012 في نحو 28,500 شكوى برصيد ديون تجاوز 400 مليون دينار،

وقافوا على نحو 20 ألفاً منها، وقام المال العام بسداد أكثر من 360 مليون دينار، ومعه انخفضت نسبية التعثر من 3,4٪ في نهاية 2008، إلى 1,8٪ حالياً، أي الأدنى في العالم.

وذكر التقرير أنه واضح مما تقدم، أنه ليست هناك مشكلة حتى يخطف البلد لإيجاد حل لها، ومن يعتقد أن لديه مشكلة فينبغ قناة مفتوحة وعادلة للجوء إليها، ورغم ذلك تم تصميم مشروع شراء ذمم سياسي أو ما يسمى بصندوق الأسرة وهي تسمية على غير مسمى، وطلفاً آخر المنشور سوف يتم الدفع عن نحو 47,4 ألف مدني، ليست لديهم مشكلة، نحو 744 مليون دينار، ويمثلون نحو 14٪ من عدد مدنيي هذا النوع من القروض، إن، هو حل لمشكلة غير موجودة، ولكنه بداية خلق لمشكلة جديدة، فهو

قال تقرير الرشال الاقتصادي الأسبوعي أنه حدث خلال الفترة ما بين عام 2001 و2008، توسع شديد على مستوى العالم في منح القروض بأشكالها، كلها، سببه الرئيس كان خطأ ارتكبه محافظ البنك الفيدرالي الأمريكي، باستمرار رخص تكلفة الاقتراض.

وفي سياسة نقدية توسعية صحيحة، لاحتواء ثلاث أزمات أصابت الاقتصاد الأمريكي، بدأت مع سقوط شركات الإنترنت أو الاقتصاد الجديد، في عام 2000، وتبعها تصحيح جوهري للداد جونز في ربيع عام 2001، ثم أحداث 11 سبتمبر في خريف السنة، نفسها، بدأ تخفيض سعر الفائدة الأساس البالغ 6,50٪ كما في 2000/05/16، لأول مرة في 2001/01/03، ليصبح 1٪ في 2003/06/25.

والخطأ كان في استمرار تدفق القروض الرخيصة لفترة طويلة استطاعت خلالها نفخ أسعار أصول بعضها حقيقي، ومعظمها وهمي - مشتقات - ومع الزمن امتلكت أسعارها قوة دفع ذاتية، حتى حدث سقوط، لأد منه، في عام 2008، ونجح العالم في إدارة تداعيات ذلك السقوط إذا ما قورن بفشله في ثلاثينيات القرن الفائت عندما حدثت أزمة مماثلة في خريف عام 1929. وأوضح التقرير أن الكويت جزء من هذا العالم، وحدث فيها توسع في الإقراض، بعضه خطأ، بليل حدث 29,500 مخالفة في هذه القروض، حتى سارس عام 2008، ودفعت البنوك غرامات

103 مليارات ضمن خريطة «فوربس» للشرق الأوسط وأفريقيا

في قطر جزء من قائمتها. كما ضمت القائمة هذا العام 14 ملياراً جديداً في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا منها أول امرأة أفريقية وهي إيزابيل دوس سانتوس وهي البنت الأكبر للرئيس الأنغولي خوسيه إدواردو دوس سانتوس. كما قامت فوربس بضم تركيا ضمن خريطة الشرق الأوسط وأفريقيا رغم موقعها الجغرافي بين أوروبا وآسيا، والشرق الأوسط. وقد حظيت أسطنبول بـ 37 ملياراً يعيشتون فيها، وبلغ متوسط ثروة الملياردير هناك 1,7 مليار دولار أي مرتين أقل من متوسط ثروة الملياردير الذي يعيش في لندن.

● مدحت فاخوري

ضمت خريطة فوربس لأغنى أغنياء العالم لمنطقة الشرق الأوسط وأفريقيا 103 مليارات من منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، يمكنون مجتمعين نحو 279 مليار دولار.

ويعد الأغنيى في أفريقيا الملياردير النيجيري أليكو دانجوتي بقرابة 16,1 مليار دولار، وله أعمال جليلة كثيرة منها انه تبرع بأكثر من 100 مليون دولار لأنشطة للصحة والتعليم والإغاثة من الفيضانات والفقر. ويحتفظ دانجوتي بمنصبه كأغني رجل في أفريقيا للمرة الثالثة على التوالي. تجدر الإشارة إلى أن مجلة فوربس لا تضم ثروات الأسر ضمن قائمتها ومن ذلك على سبيل المثال عدم ضمها ثروة الأسرة الحاكمة

«بيان»: المؤشر السعري يعود إلى المنطقة الخضراء مدعوماً بعمليات الشراء والمضاربات السريعة

في السوق، والصغيرة منها بشكل خاص، حيث تحظى هذه الأسهم بنشاط مضاربي واضح خلال الفترة الماضية، مما انعكس بشكل إيجابي على أداء السوق ككل. والجدير بالذكر أن السوق شهد خلال تعاملات الأسبوع الماضي عودة النشاط الشرائي على الأسهم القيادية والتشغيلية، خاصة بعد النتائج الإيجابية والتوزيعات التي أعلنت عنها العديد من تلك الشركات، وهو الأمر الذي دفع مؤشرات السوق الثلاثة إلى تحقيق الارتفاع، وخاصة المؤشرين الوزني وكويت 15، واللذين يعتبران الأكثر تأثراً بتجركات هذه الأسهم.

هذا وقد شهد السوق خلال الأسبوع الماضي إيقاف 17 شركة عن التداول بسبب عدم تقديمها البيانات المالية السنوية للعام المالي المنتهي في 31 ديسمبر 2012، ورغم ذلك فإن السوق تمكن من تجاوز هذه المسألة واستطاع أن يحقق الارتفاع على صعيد جميع مؤشرات بدعم من القوى الشرائية التي تم تنفيذها على الكثير من الأسهم المدرجة، وعلى صعيد الأداء السنوي لمؤشرات السوق، فمع نهاية الأسبوع الماضي سجل المؤشر السعري نمواً عن مستوى إغلاقه في نهاية العام المنقضي بنسبة بلغت 14,88٪، بينما بلغت نسبة نمو المؤشر الوزني منذ بداية العام الحالي 4,85٪. في حين زادت نسبة ارتفاع مؤشر كويت 15 لتصل إلى 3,36٪، مقارنة مع مستوى إغلاقه في نهاية الأسبوع عند مستوى 6,817,38 نقطة، مسجلاً ارتفاعاً نسبته 1,44٪ عن مستوى إغلاقه في الأسبوع قبل الماضي، فيما سجل المؤشر الوزني نمواً نسبته 1,22٪ بعد أن أغلق عند مستوى 437,89 نقطة، في حين أقفل مؤشر كويت 15 عند مستوى 042,96 نقطة، مسجلاً نمواً نسبته 1,48٪.

إنتاجية الإنفاق الحكومي، هذا ومن الجدير تذكراً أن إقرار مثل هذا القانون على بعض المقترضين دون الباقي يوضح بشكل جلي عدم عدالته ومساوئته بالنسبة للمقترضين، فضلاً عن كونه قانوناً آقر في الأساس لأسباب سياسية انتخابية ليس لها أي علاقة بتعثر مدنيي أو بوضع اقتصادي غير سليم، وكان من الأجدى والأجدد ألا يبحث النواب عن محتسبات شعبية سياسية كضرة بالمال العام بل أن يكونوا أكثر مسؤولية بالبحث في الأساليب الواجب اتباعها لتحفيز الاقتصاد، وذلك أسوة بما تقوم به الدول المتحضرة والمتقدمة، وأخر مقال على ذلك هو ما قامت به اليابان خلال الأسبوع الماضي، حيث أجرى البنك المركزي الياباني تعديلاً جذرياً على سياسته النقدية، متبنيهاً هدفاً جديداً لميزانيته، ومتعهداً بمضاعفة حيازته للسندات الحكومية خلال عامين، وذلك سعياً لإنهاء انكماش الأسعار المستمر منذ عقدين تقريباً، كاشفاً عن تدابير ضخمة من التيسير المالي، إذ أعلن أنه سيقوم ضمن إجراءات أخرى إلى شراء الأوراق المالية غير المضمونة، من بينها تبادل الأموال المتداولة وصناديق الاستثمار العقاري.

فتحيز الإنفاق الحكومي، عوضاً عن أنه ضرورة ملحة من الواجب أن تقوم بها الحكومات المختلفة لتحسين الوضع المالي وتنشيط الاقتصاد في الدولة، إلا أن خبره يعم على الجميع دون تفرقة أو محاذاة لطرف دون الآخر.

وعلى صعيد أداء سوق الكويت للأوراق المالية خلال الأسبوع الماضي، فقد تمكن من تحقيق ارتفاع على صعيد إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من الأداء المتذبذب الذي يعد السمة الأبرز التي تميز تداولات السوق في الفترة الأخيرة.

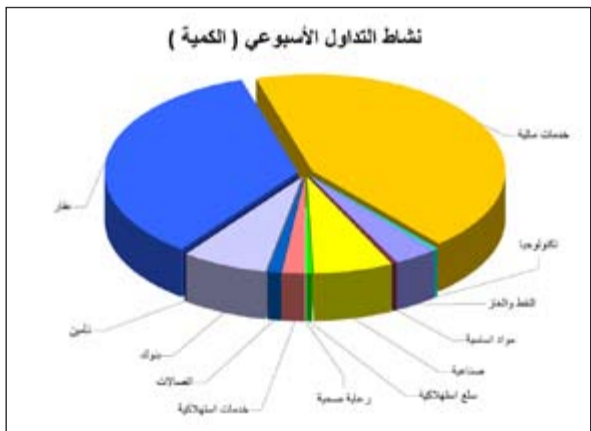
قال تقرير شركة بيان للاستثمار أن سوق الكويت للأوراق المالية استهل تداولات أول أسابيع الربع الثاني من العام الحالي محققاً مكاسب جيدة على صعيد إغلاقات مؤشراته الثلاثة، وذلك على الرغم من استمرار التذبذب الذي يميز أداء هذه الفترة، والذي يأتي نتيجة عمليات جني الأرباح السريعة التي شهدها السوق في بعض الأحيان خلال الجلسة.

وقد عاد المؤشر السعري خلال الأسبوع الماضي إلى المنطقة الخضراء مرة أخرى مدعوماً بعمليات الشراء والمضاربات السريعة التي طالت العديد من الأسهم الصغيرة في مختلف القطاعات، وخاصة قطاعي العقار والخدمات المالية، في حين بقي المؤشران الوزني وكويت 15 بدعم من تحسن أداء بعض الأسهم القيادية، لاسيما في قطاع البنوك، مما أدى إلى تحقيقها مكاسب أسبوعية جيدة نوعاً ما.

وعلى الصعيد الاقتصادي، وأقر مجلس الأمة خلال الأسبوع الماضي بأغلبية 50 عضواً قانون إسقاط فوائد القروض، والمعروف بقانون «صندوق الأسرة»، في مداولته الثانية، وذلك بعد إجراء عدد من التعديلات والنيابية الحكومية عليه، حيث يهدف القانون إلى شراء الأرصدة المتخفية من دون احتساب الفائدة للقروض الاستهلاكية والقسطية من المواطنين، ويشمل البنوك التقليدية وشركات الاستثمار الخاضعة لرقابة البنك المركزي فقط دون البنوك الإسلامية.

هذا وقد أنتقد صندوق النقد الدولي إقرار هذا القانون معتبراً إياه أنه يسبب «مخاطر أخلاقية تؤدي إلى تقيؤض أخشائة ثقافة ائتمان سليمة في الكويت»، حيث قال رئيس بعثة الصندوق إلى الكويت ونائب رئيس وحدة دول مجلس التعاون الخليجي في صندوق النقد الدولي، «إن شطب فوائد القروض الاستهلاكية سسترتب عليه تكاليف مالية من جانب واحد، والتي تقضي بشطب مدفوعات الفائدة أو الديون على المواطنين»، مضيفاً «إن إقدام الكويت على إسقاط فوائد القروض من شأنه أن يشجع البنوك على اتخاذ مراكز زرع مخاطرة، فضلاً عن تشجيع الأسر الكويتية على الاقتراض وتحمل ديون أعلى في المستقبل».

والجدير بالذكر أن الصندوق قد حذر الكويت سابقاً من أن استمرار الاتجاهات الحالية للإلتزام الحكومي سيستنفد كل عائدات النفط بحلول عام 2017، مشدداً على أنه في الأجلين المتوسط والطويل، ينبغي على الكويت توفير مصادر دخل إضافية للميزانية وتحسين



توقعات بتحقيق الكويت فائضاً تتراوح قيمته

بين 12 و14 مليار دينار في ميزانية 2012/2013

تذكر تقرير الرشال أن السنة المالية 2012/2013 انتهت، يوم الأحد الفائت، وللتذكير، فقد قدرت اعتمادات المصروفات، في الموازنة، بنحو 21,240 مليار دينار.

وبلغت تقديرات جملة الإيرادات، في الموازنة، نحو 13,932 مليار دينار، قدرت الإيرادات النفطية منها بنحو 12,768 مليار دينار، أي بما نسبته 91,6٪ من جملة الإيرادات، وتم تقدير الإيرادات النفطية طبقاً للأسس التالية: حصّة إنتاج نفط خام تعادل 2,2 مليون برميل، يومياً، وسعر تقديري لبرميل النفط الكويتي يبلغ 65 دولاراً للبرميل، وذلك عملاً بمبدأ الحيلة والحذر، وإن كان لا معنى يذكر له.

وقدرت الإيرادات غير النفطية بنحو 1,164 مليار دينار، وعليه، بلغ العجز الافتراضي المتوقع في الموازنة، 7,308 مليارات دينار، من دون اقتطاع نسبة الـ 10٪ من جملة الإيرادات، لصالح احتياطي الأجيال القادمة، ولكن ما يهم هو النتائج

الفعلية في الحساب الختامي، وتشير بيانات أولية إلى استمرار الارتفاع في جملة الإيرادات المحصلة، عن مثيلتها للسنة المالية الفائتة، وقد جاء هذا الارتفاع، معظمه، من زيادة الإيرادات النفطية، وذلك بفضل استمرار الارتفاع في أسعار النفط وإنتاجه.

وقد بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، للسنة المالية (2012/2013)، نحو 106,5 دولاراً للبرميل، وهو أعلى بنحو 41,5 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 63,9٪، عن السعر الافتراضي في الموازنة، ولكنه، أقل بنحو 3,4 دولاراً للبرميل، أي بما نسبته 3,1٪، عن معدل برميل النفط الكويتي للسنة المالية الفائتة (2011/2012)، والبالغ 109,9 دولاراً أميركية للبرميل، ولكن معدل الإنتاج النفطي، أي فقدان ثروة، زاد بنحو 17,5 عن معدل السنة المالية الفائتة، وعوض أثر هبوط معدل الأسعار.

أداء الأسواق الناضجة والناشئة يفوق أداء أسواق الإقليم

بينما حافظ سوق أبوظبي، رغم خسائره في شهر مارس (0,6٪)، على ترتيبه الثاني بينهما. وكان أكبر الخاسرين خلال الشهر هو السوق الصيني الذي فقد مؤشره 5,5٪ لينتقل من المنطقة الموجبة إلى المنطقة السالبة، مشاركاً السوق الهندي الذي قبع في ذيل الترتيب.

وبشكل عام، بينما خسرت بعض أسواق الإقليم المتفوقة بعض مكاسبها في أول شهرين من السنة، كسبت أسواق أخرى بعض النقاط، بعد أداء متواضع لها في أول شهرين من السنة. وتذكر التقرير أن القراءة التي لا يمكن تفسيرها هي استمرار ارتفاع أداء سوق الكويت للأوراق المالية، واحتلال السوق الترتيب الثالث، بمستوى أداء مؤشره السعري لربع السنة الأول، أي متفوقاً على أداء سوق دبي، بينما ثبت ترتيبه الثامن، من حيث الأداء في قراءة مكاسب مؤشره الوزني الرسمي.

ومادام المهم في قراءة المؤشرات هو قياس الارتفاع أو الانخفاض في ثروة المستثمرين في

سوق الأوراق المالية، فالثلاثان في أدائهما أعلى من الارتفاع في القيمة الراسمالية للسوق أو ثروة المستثمرين، ولكن ارتفاع المؤشر الوزني قريب جداً من ارتفاع القيمة.

وإصلاح هذا التناقض، وربما معه خفوت النزعة إلى التداولات الوهمية، يكمن في إلغاء المؤشر السعري، لأنه مؤشر خاطئ، ومأزناً لا نرى مبرراً للتأخر بإلغائه.

وما زال التنبؤ بأداء الأسواق، خلال شهر أبريل، صعباً، ولكن تجاوز أزمة قبرص من دون تكاليف كبيرة، يوحي بأن بناء الثقة في طريقه الصحيح، لذلك من المتوقع أن يستمر الأداء الموجب والمتذبذب لشهر آخر.

إن ربما تستمر الأسواق، ذات الأداء الضعيف، بتحسين أدائها، وربما يرتقي السوق الهندي والصيني إلى المنطقة الموجبة، وربما يخفي التمايز في الأداء، بين أسواق العالم وأسواق الإقليم، بينما تستمر مخاطر التفاوت بين مؤشري سوق الكويت للأوراق المالية، مصدر المخاطر على أداء السوق.